كاتفاقية تتضمن الأحكام والمبادئ المشتركة المتفق عليها بين الدول الاعضاء

الصالح: اعتماد مشروع لضريبة القيمة المضافة بالخليج

أعلن وزير المالية انس الصالح اعتماد مشروع لضريبة القيمة المضافة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كاتفاقية تتضمن الأحكام والمبادئ المشتركة المتفق عليها بين الدول الاعضاء على ان تصادق الدول الاعضاء على الاتفاقية حسب الاجراءات الداخلية المتبعة في كل دولة.

وقال الوزير الصالح عقب ترؤسه وفد دولة الكويت في الاجتماع ال100 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس ان الاتفاقية تعتبر نافذة اعتبارا من ايداع وثيقة تصديق الدولة الثانية من دول المجلس لدى الامانة العامة لمجلس التعاون بالنسبة للدول الموقعة على الاتفاقية.

واشار الى ان القرار يتضمن اصدار كل دولة من دول المجلس قانون (نظام) محلي لضريبة القيمة المضافة يعكس فيه الاحكام المشتركة الواردة في الاتفاقية.

وقال ان لجنة التعاون المالي والاقتصادي وافقت على مقترح دولة الكويت لتفعيل وتطوير النظام الداخلي واختصاصات اللجنة وتحليل اختصاصات ومهام اللجان وفرق العمل التابعة لها مبينا انه سيتم تعديل النظام وفقا للمقترحات المقدمة.

وذكر انه تم الاتفاق على تكليف صندوق النقد الدولي بإعداد دراسات حول تقييم اثر انخفاض اسعار النفط على دول المجلس خاصة فيما يتعلق بتاثر ذلك على الاستقرار المالي واسعار الطاقة وسياسات الضرائب في الدول الاعضاء.

وعن الهيئة القضائية الاقتصادية الخليجية قال الوزير الصالح ان نظام انشاء الهيئة يبحثه حاليا وزراء العدل على ان ترفع الى لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماع قادم.

وقال ان الاجتماع استعرض البند المتعلق بالقرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الاعلى ومدى التزام الدول الاعضاء بتنفيذها مشيرا الى التزام دولة الكويت بتنفيذ هذه القرارات والعمل بموجبها.

واضاف ان الاجتماع بحث ايضا التوصيات الصادرة عن اللجان الفنية التابعة للجنة التعاون المالي والاقتصادي ومنها لجنة السوق الخليجية المشتركة ولجنة الاتحاد الجمركي ولجنة محافظي البنوك المركزية ولجنة الاطار العام لدراسة تعميق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وهيئة الاتحاد الجمركي ونتائج اعمال الفريق التفاوضي الخليجي واعتماد توصياتها.

وأكد الوزير الصالح اهمية نتائج الاجتماع ال100 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لما تضمنته من قرارات تناولت مجمل العمل الاقتصادي الخليجي المشترك.

وترأس الوزير الصالح وفد دولة الكويت الذي ضم في عضويته وكيل وزارة المالية خليفة حماده والمدير العام للجمارك خالد السيف وعضو الوفد مدير ادارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي يوسف حسين الرومي وممثلين عن وزارتي الخارجية والمالية والادارة العامة للجمارك.

انس الصالح

للعام الثاني على التوالي

بنك الخليج يحصد جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت»

أعلن بنك الخليج عن فوزه بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت» وجائزة «أفضل بنك في خدمة العملاء الأفراد في الكويت» من مجلة «انترناشونال فاينانس»، إحدى أبرز المجلات المالية في العالم والتي لها قراء في أكثر من 200 دولة.

وقد تم اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم مكونة من خبراء عالميين من وكالات التصنيف الدولية وبعض المراكز المالية في العالم.وتمنح جوائز مجلة «انترناشونال فاينانس» لتكريم وتقدير الأفراد والمؤسسات التي تحقق علامة فارقة وتلتزم بأعلى معايير الابتكار والتفوق في الأداء.

وبهذه المناسبة، قال فيكرام إيسار - مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج: «نتشرف بتلقي هاتين الجائزتين المرموقتين.فحصولنا على جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت» للعام الثاني على التوالي وتكريمنا بجائزة «أفضل بنك في خدمة العملاء الأفراد في الكويت» من مجلة «انترناشونال فاينانس» يعكسان تفاني جميع أعضاء أسرة بنك الخليج والتزامهم بتقديم أفضل الخدمات المتميزة إلى عملائنا كما يؤكد قدرة البنك على توفير منتجات فريدة مصممة خصيصا بما يستجيب لإحتياجات السوق». وأضاف قائلا: «حصل البنك مؤخرا على جوائز عديدة، وفي مقدمتها جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية» في الكويت من إيجن بانكر، وجائزة «أفضل خدمة للعملاء» من مجلة «بانكر ميدل إيست» لجوائز المنتجات والخدمات في الكويت لعام 2014. وتعكس هاتان الجائزتان الالتزام المتواصل لبنك الخليج ونجاحه المستمر في تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تعد الأكثر تنوعا وابتكارا، كما تساهمان في ترسيخ مكانته الرائدة في سوق الخدمات المصرفية الخاصة بالأفراد والتأكيد على تمسكه بأعلى معايير الجودة والتميز».

وأوضح قائلا: «نحن ندرك تماما ضرورة مواصلة مسيرتنا والسعي دوما وراء طرق جديدة لتخطي توقعات عملائنا وتقديم كل ما هو جديد وفريد في قطاع المنتجات والخدمات المصرفية، مع التركيز على تطوير أعمالنا وتعزيزها». «وبالنيابة عن بنك الخليج وجميع موظفيه، أتوجه بجزيل الشكر إلى مجلة «انترناشونال فاينانس» وأعضاء هيئة التحكيم الموقرة على دعمهم لجهودنا واختيار بنك الخليج ليكون الفائز بهاتين الجائزتين البارزتين. كما أود أن أعبّر عن فائق امتناني إلى جميع موظفي البنك على جهودهم و تفانيهم في عملهفي سبيل منح عملائنا أفضل الخدمات المصرفية والأكثرها فاعلية وكفاءة». وتحتفي جوائز مجلة «انترناشونال فاينانس» بالتميز من خلال تشجيع أرقى معايير الإبداع والأداء.وتحرص على تكريم وتقدير الأفراد والمؤسسات في قطاع المال عبر العالم التي أحدثت فرقا بارزا وساهمت في الارتقاء بالمعايير من خلال أنشطة متميزة ومهمة.

فيكرام إيسار

تايوان وسنغافورة تشهدان تحسناً في تسديد الدفعات المتأخرة

359 مليار دولار..قيمة صادرات الإمارات في 2014

على الرغم من التراجع الذي شهدته المنطقة في مجال تسديد الدفعات المتأخرة، شهدت مؤشرات التأخر في التسديد تحسنا ملحوظا في أستراليا، وتشمل هذه المؤشرات التأخر في التسديد، والمدة الوسطية للتأخر، ومسائل السيولة المحتملة المتلقة بالتأخر في التسديد لمدة طويلة تتجاوز 180 يوما. كما شهدت كل من تايوان وسنغافورة تحسنا في التسديد خلال العام 2014، فيما يتعلق بطول مدة التأخر وحجم التأخر الطويل في التسديد. وفي اليابان، وعلى الرغم من إشارة العديد من الشركات إلى ارتفاع في مستوى التأخر في التسديد وطول مدة التأخر خلال العام 2014، حافظ مستوى التأخر الطويل في التسديد على موقعه كأقل مستوى في المنطقة، كما حافظت مستويات الإعسار وحل الشركات على مستويات منخفضة أيضا.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال ماسيمو فالسيوني، الرئيس التنفيذي لشركة 'كوفيس' في الشرق الأوسط: "تعد آسيا المحيط الهادئ واستراليا شركاء التصدير الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام 2014 فاق إجمالي صادرات الإمارات الـ 359 مليار دولار وكانت 48٪ من قيمة هذه الصادرات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ واستراليا. كما حظيت آسيا المحيط الهادئ واستراليا بـ 24٪ من صادرات الإمارات غير النفطية، لذا فإن هذا المسح الذي يغطي تلك المنطقة هو بمثابة دليل مرجعي رئيسي لجميع شركات التصنيع والتجار في دولة الإمارات، وارتفاع عجز السداد في منطقة آسيا المحيط الهادئ، وزيادة متوسط فترات التأخر لأكثر من 90 يوما، بالإضافة إلى زيادة قيم هذه التأخيرات خلال العام الماضي، تدعو لضبط مراقبة مخاطر الائتمان التجاري بهدف التخفيف من آثارها على التجارة."

من جانبه، قال روكي تونغ، الخبير الاقتصادي في 'كوفيس' في منطقة آسيا المحيط الهادئ: "على الرغم من التحسن الملحوظ في دفعات الشركات في أستراليا، إلا أن اقتصاد هذه الدولة معرض لبعض التعثر. ومع تأثر هذا البلد إلى حد كبير بتراجع ديناميكية الاقتصاد الصيني، تحتاج أستراليا إلى دعم كبير لتعزيز الطلب المحلي. ومع دخولها إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB)، قد يشهد الاقتصاد الإسترالي انتعاشاً في الطلب على الموارد الطبيعية، وهو ما قد يعود بالفائدة على هذا البلد الذي يتمتع بموارد متنوعة".

تحديات أكبر للشركات في الصين وهونغ كونغ والهند وتايلند

حافظت نسبة معاناة الشركات من التأخر في التسديد في الصين على مستوى مرتفع، ومع المستوى الاقتصادي الحالي في الصين، إلى جانب ارتفاع تكاليف التمويل وانخفاض مستوى الربحية في بعض القطاعات، فمن المتوقع أن يشهد اقتصاد هذا البلد المزيد من التحديات في عام 2015. وحافظ مؤشر المخاطر من 'كوفيس' على حذره بالنسبة للقطاعات التي تتأثر بشكل كبير بمسائل فرط الاستيعاب، مثل قطاعات الحديد والصلب والإسمنت وبناء السفن والألمنيوم والزجاج المخصص للإنشاءات واستخراج الفحم والورق والطباعة.

وفي هونغ كونغ، تزايد معدل حدوث التأخير في الدفعات، كما شهد هذا البلد ارتفاعاً في مدة التأخر في التسديد. ومن المحتمل أن يؤدي الارتفاع الكبير في تكاليف العقارات والضغط التأجيم عن تراجع ديناميكية القطاع السياحي على قطاع التجزئة إلى تحديات قد يواجهها اقتصاد تايوان.

وتابع تونغ: "تؤدي قوة دولار هونغ كونغ إلى تراجع موقع المدينة بصفتها وجهة سياحية هامة. وسيؤدي تزايد النشاطات التجارية الموازية وضوابط الزيارة التي حددتها سلطات الصين لمواطني منطقة سينتشين إلى هونغ كونغ (يحد أقصى زيارة واحدة أسبوعيا) إلى تأثر القطاعات المرتبطة بالسياحة بالدرجة الأولى، كما سيتأثر قطاعات المتاجر الكبرى أيضا. وقد يعاني قطاع الأعمال في المدينة من تراجع مفاجئ على المدى القريب".

وفي الهند، تزايد معدل حدوث التأخر في التسديد خلال العام 2014. وأشار مندوبو التأمين من شركة 'كوفيس' إلى تراجع مستوى التسديد في الهند خلال عام 2014، مع زيادة كبيرة في تأخر التسديد في مختلف القطاعات، خصوصاً من قبل الشركات المرتبطة بقطاع الإنشاءات تحديداً. وكانت الشركات القائمة على الشراكة أو الملكية الفردية هي أكثر الشركات تضرراً.

عانى قطاع الأعمال في تايلاند من الضعف خلال عام 2014، ويظهر ذلك جلياً في العدد الكبير للشركات التي تم حلها. ويعني هذا تزايداً في مخاطر عدم السداد من الشركات في هذا البلد. وكان التباطؤ الاقتصادي من بين العوامل التي أثرت في هذا الموضوع بشكل كبير، خصوصاً مع التراجع الذي شهدته البلاد بسبب الاضطرابات السياسية فيها. وقد لاحظت 'كوفيس' تراجعاً في التسديد خلال عام 2014، خصوصاً في القطاعات المرتبطة بالأجهزة المنزلية الكهربائية والالكترونية والكيماويات ومواد البناء والصلب.

■ الاستبيان السنوي الذي أجرته شركة «كوفيس» بمنطقة آسيا المحيط الهادئ شمل 2695 شركة في 8 مناطق اقتصادية

■ أكثر الشركات تأثراً بالتأخر في التسديد كانت في الصين والهند وهونغ كونغ وتايلند

ماسيمو فالسيوني

نقي يشيد باستثمارات عمان في «الدقم»

أشاد الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم حسين نقي باستثمارات سلطنة عمان في المنطقة الاقتصادية الخاصة بولاية الدقم والتي تقدر بملايين الدولارات.

وأكد نقي في تصريح صحافي خلال زيارته للدقم مع وفد رفيع المستوى من غرف التجارة الخليجية أن هذه الاستثمارات تجعل ولاية الدقم منطقة نموذجية فيما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستثمرين وما تتميز به من موقع استراتيجي مميز على بحر العرب.

ورأى أن السلطنة بذلت جهدا كبيرا في إنشاء البنية الأساسية للولاية وأن المشروعات التي استثمرت فيها الحكومة كبيرة وواعدة ولديها إمكانات هائلة لاستقطاب مختلف الاستثمارات.

ودعا «رجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين للاطلاع على هذا المرفق الاقتصادي المهم».واضاف «نتطلع إلى أن تكون الدقم منطقة نموذجية تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي بخاصة في قطاع الخدمات اللوجستية بحيث تكون الدقم محطة لتخزين البضائع وإعادة توجيهها إلى دول مجلس التعاون».واوضح أن الدقم تعتبر منطقة مهمة للدول الخليجية لإيجاد منافذ لها لتخزين البضائع وإعادة تصديرها كما أنها نقطة مهمة للدول الخليجية لإيجاد منافذ بحرية لها على بحر العرب.

عبدالرحيم نقي

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الثامن للحملة الجديدة للبطاقات

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجوائز قيمة عبارة عن جهاز «سامسونغ Galaxy Note Edge، وسامسونغ Gear S» لكل منهم في السحب الثامن للحملة الترويجية الجديدة للبطاقات المصرفية والتي تحمل عنوان «اربح يوميا سامسونغ Galaxy Note Edge، وسامسونغ Gear S لمدة 90 يوما». والمستمرة حتى 5 يونيو 2015 ، لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وماستركارد (الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق والصرف الآلي) في مشترياتهم داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: بدر هادي المطيري- امنة خالد العلي- احمد محمد المجحم- رفيدة يوسف العنجري- انفال احمد الحمادي- حمد محمد الهولي- خولة احمد القطامي .

وتتيح الحملة حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب لربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز « سامسونغ Galaxy Note Edge، وسامسونغ Gear S » مقابل كل 10 دنانير للشراء فقط، من خلال استخدام بطاقات« بيتك» الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط ، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص الفائز لدخول السحب الالكتروني الذي يجرى اسبوعيا.

وتأتي الحملة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على تحقيق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم. كما ترسخ الحملة مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود نقاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية، وتعزيزا لسمعة «بيتك» بالسوق المحلية كأكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء.

برعاية رئيس الوزراء وبتنظيم من NoufEXPO وKADCEM

مؤتمر ومعرض الكويت الوطني لاقتصاديات الصحة ينطلق اليوم

ينطلق مؤتمر ومعرض الكويت الوطني لاقتصاديات الصحة صباح اليوم الأحد برعاية كريمة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبرئاسة وزير الصحة د.علي العبيدي، ويتناول المؤتمر الذي يستمر لمدة 3 ايام قضية اقتصاديات الصحة للمرة الاولى في الكويت. ويشارك في المؤتمر العديد من المؤسسات العالمية والاقليمية والمحلية مثل منظمة الصحة العالمية وهيئة الغذاء والدواء الاميركية ومركز الابتكار البريطاني لعلوم التنظيم الدوائي والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي ووزارة الصحة ووزارة المالية وشركات التأمين والبنوك. فضلا عن مشاركة العديد من الشخصيات الصحية والاقتصادية المهمة في الكويت.

وفي تصريح صحافي مشترك للشركتين المنظمتين «نوف إكسبو» (NoufEXPO) ومؤسسة التقدم الكويتية لتنظيم المعارض والمؤتمرات (KADCEM)، اشارت الشركتان الى اهمية المؤتمر الذي يمثل نقلة نوعية ضرورية وحاجة وطنية ملحة لتوجيه الانفاق على الخدمات الصحية في الكويت لتكون اكثر فاعلية في خدمة المواطنين والمقيمين على حد سواء، واضافتا ان اقتصاديات الصحة تسهم في وضع معايير علمية صحيحة لاتخاذ القرارات المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية وعلى كل مستوياتها، وتعمل على رفع كفاءة كل مكونات او عناصر الخدمة الصحية من ادوية واستشفاء ورعاية وقائية، واشارت الشركتان الى ان الخدمات الصحية متشعبة وتتحمل الكثير من الضغوط نتيجة زيادة عدد السكان واساليب الحياة المعاصرة وزيادة الوعي بالمخاطر الصحية، مؤكدتين ان اقتصاديات الصحة لا تستهدف خفض مستوى الخدمات الصحية بل وضع الاطار السليم للتخطيط وتطوير وتقديم خدمات صحية اكثر فاعلية وبتكلفة اقل ارهاقا لميزانية الدولة.

واشادت الشركتان بالدعم الرسمي الحكومي للمؤتمر، وقالتا: تعتبر رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ورئاسة وزير الصحة د.علي العبيدي للمؤتمر رسالة دعم واضحة له من ناحية، ودعوة جادة للمسؤولين عن الخدمات الصحية في الكويت للانتقال الى مرحلة جديدة بالغة الاهمية في عملهم، ووضع اسس علمية وعملية جديدة للتخطيط لسياسات صحية مستقبلية تتمتع بالجودة الطبية وتوفر الجدوى الاقتصادية في الوقت نفسه. كما رحبت الشركتان برعاية العديد من الشركات الكويتية الرائدة للمؤتمر والمعرض المصاحب له والتي أجمعت انه كان يجب ان يعقد قبل ذلك، كما اشادتا بمشاركة وزارة الصحة والجمعية الصيدلية والجمعية الطبية والعديد من المؤسسات الصحية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعالم في المؤتمر، واضافتا ان الشركات الراعية والمؤسسات المشاركة ومن منطلق تجربتها الطويلة تعتبر ان القطاع الصحي في الكويت يحتاج لتلك النقلة النوعية التي لا يمكن لمؤتمر اقتصاديات الصحة ان يساهم فيها بصفة أساسية، وركزت تلك الجهات على اهمية الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي سبقتنا في تطوير اقتصاديات الصحة لديها، داعيتين المسؤولين عن تطوير السياسات والخدمات الصحية في الدولة الى وضع منهجية علمية واضحة تعتمد علم اقتصاديات الصحة اساسا لها. وفي ختام تصريحهما، رحبت الشركتان المنظمتان بالضيوف المشاركين من خارج الكويت، وتمنتا لهم طيب الاقامة ولجميع المؤتمرين دوام التوفيق والنجاح.

يذكر ان الشركات الراعية للمؤتمر هي كل من: بيت التمويل الكويتي ومستشفى السلام الدولي في الرعاية الماسية، وشركة التقدم التكنولوجي في الرعاية البلاتينية، وكل من شركة ياكو الطبية وشركة الخليج للتأمين في الرعاية الذهبية.